14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الأحـد - 6 مـارس 2011 - العـدد 15103
Sundey - 6 March 2011 - Issue 15103

www.14october.com

المحافظون الجدد يؤدون اليمين الدستورية

صنعاء/ سبأ:

أدى اليمين الدستورية أمس أمام فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الإخوة :

- سالم الخنبشي بمناسبة تعيينه عضوا بمجلس الشورى.
- أحمد محمد قعطبي بمناسبة تعيينه محافظا لمحافظة عدن.
- أكرم عبد الله عطية بمناسبة تعيينه محافظا لمحافظة الحديدة.
- صالح حسين الزوعري بمناسبة تعيينه محافظا لمحافظة أبين.
- خالد سعيد الديني بمناسبة تعيينه محافظا لمحافظة حضرموت.
- يحيى محمد غوبر بمناسبة تعيينه محافظا لمحافظة الجوف.

وقد التقى فخامة الأخ الرئيس بهم حيث هنأهم بالثقة التي نالوها وزودهم بالتوجيهات اللازمة لأداء عملهم والمهام المناطة بهم بما يخدم الوطن والمواطنين ..مشيدا بالجهود التي بذلوها في مواقع عملهم السابقة.

وحثهم على مضاعفة الجهود في المناصب الجديدة التي أسندت اليهم.. موجها الإخوة المحافظين بالعمل على حل مشاكل المواطنين والبت في قضاياهم من قبل السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية والتسريع بوتائر التنمية في المحافظات التي يتولون مسؤولياتها وتحقيق التعاون والتكامل بين الجهدين الرسمي والشعبي من أجل تحقيق كافة الأهداف المنشودة.. متمنيا لهم التوفيق في مهامهم .

أقر مشروع قانون الحجر النباتي

البرلمان يستمع إلى ردود إيضاحية بشأن مستوى تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية

التأكيد على أهمية إجراء تدوير وظيفي لقيادات فروع الوزارات

صنعاء/ سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون بديل للقانون رقم (32) لسنة 1999م بشان الحجر النباتي.

ويتكون مشروع القانون من (46) مادة موزعة على سبعة فصول تناولت التسمية والتعاريف وأهداف مشروع القانون ومهام وصلاحيات وزارة الزراعة والري، ونظام الاحتواء واستئصال الآفات الذي يعطي للجهات المختصة عبر مفتشيها الحق باتخاذ الإجراءات في حالة الاشتباه بوجود آفة حجرية في الأراضي الزراعية أو في مواقع الخزن ونظام استيراد وتصدير وعبور الشحنات.

وتتضمن مواد مشروع القانون كذلك تحديد المخالفات والعقوبات على أية تجاوزات لمواد وأحكام القانون كما تشمل أحكاماً ختامية وعامة.

مراجعة قضايا العاملين في القطاع الخاص والتزامه بقانون الأجور والمرتبات

وفي إطار ممارسة نواب الشعب لمهامهم وصلاحياتهم الرقابية على أداء أجهزة السلطة التنفيذية استمع المجلس إلى ردود إيضاحية من وزيري المالية والشؤون الاجتماعية والعمل ونائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات حول استفسارات المجلس بشان مستوى سير تنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في ما يخص إنشاء صندوق تشغيل العاطلين عن العمل وكذا مدى استيعاب نسبة من الوظائف لخريجي الجامعات في العام2011م، إلى جانب اعتماد حالات جديدة للضمان الاجتماعي بالإضافة إلى مستوى تنفيذ المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات ومسألة تنفيذ العلاوات السنوية للموظفين.

وفي هذا السياق أوضح وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي أن وزارة المالية قامت بالتعزيز للجهات التي تمكنت وزارتا الخدمة المدنية والتأمينات والمالية من استيفاء بياناتها خلال فترة زمنية قياسية حيث بلغ ما تم التعزيز به لشهر فبراير 2011م، 7 مليارات و469 مليوناً و508 آلاف ريال لـ 40 جهة و81 مكتب سلطة محلية.. موضحاً أن ذلك يمثل 90 بالمائة من الكلفة الشهرية المتوقعة والمقدرة بـ 9 مليارات و500 مليون ريال.. لافتا إلى أن العدد المنفذ شمل 933 ألف موظف و167 ألف متقاعد.

وأضاف وزير المالية " في ما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية الجديدة تم الانتهاء من مراجعة بيانات الحالات الجديدة مع صندوق الرعاية الاجتماعية، وتشكيل لجنة لوضع آلية التنفيذ، ومن المتوقع أن يبدأ الصرف للحالات الجديدة والبالغة 500 ألف حالة والتي تقدر كلفتها الشهرية بمبلغ مليار و854 مليوناً و423 ألف ريال خلال شهر مارس الجاري".

وبشأن إطلاق العلاوات للفترة من 2005 حتى 2010م، بين وزير المالية انه تم تحديد الكلفة الشهرية والسنوية المتوقعة لذلك بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، وقدرت تلك الكلفة بمبلغ 7 مليارات و258 مليون ريال شهريا، ومبلغ 87 ملياراً و94 مليون ريال خلال العام.

ولفت الصهيبي إلى انه سيتم البدء بالتنفيذ بعد الانتهاء من صرف فوارق المرحلة الثالثة من إستراتيجية الأجور والمرتبات وبأثر رجعي، بحيث لا يحدث إرباك في عملية التنفيذ لكل من الإستراتيجية والعلاوة من جهة، والتقليل من تأثير الإنفاق لكل من الإستراتيجية والعلاوة في آن واحد على العرض النقدي وارتفاع نسبة التضخم، الذي سيحدث كنتيجة حتمية لزيادة العرض النقدي وارتفاع مؤشر الاستهلاك وتأثيره على التضخم.

وفيما يتعلق باعتماد نسبة 25 بالمائة من خريجي الجامعات، أشار وزير المالية إلى أن الكلفة الأولية السنوية لـ(50) ألف خريج وبمعدل 41 ألف ريال كمرتب شهري أساسي، بلغت 26 ملياراً و365 مليون ريال.. مشيراً إلى أن وزارتي الخدمة المدنية والتأمينات والمالية تعملان على إعداد آلية ومعايير للتنفيذ.

وبالنسبة للأثر المالي المتوقع لتنفيذ ما سبق الإشارة إليه خلال العام المالي 2011م، قال وزير المالية " أن إستراتيجية الأجور والمرتبات المرحلة الثالثة بلغ 113 ملياراً و991 مليون ريال، والعلاوات السنوية 87 ملياراً و94 مليون ريال، فيما بلغ إجمالي مستحقات الرعاية الاجتماعية للحالات الجديدة 22 مليار ريال، واستيعاب 25 بالمائة من الخريجين لعدد (50) ألف درجة وظيفية 26 ملياراً و365 مليون ريال، وان إجمالي الأثر لذلك يبلغ 249 ملياراً و413 مليون ريال".

وأفاد الصهيبي أن مواجهة الالتزامات المشار إليها سابقا قد فرضتها ظروف موضوعية يعلمها الجميع وتصب في مصلحة شريحة واسعة من أبناء الوطن وتهدف إلى تحسين مستويات المعيشة ومساعدة المحتاجين وصارت بحكم الالتزامات الحتمية التي لا يمكن تجنبها.

وقال " نظرا لعدم رصد أية مبالغ لتلك الأغراض في الموازنات العامة للدولة للعام الحالي 2011م، فإن وزارة المالية تأمل من مجلس النواب الموافقة المبدئية على مواجهة تلك الالتزامات، وستقدم الحكومة إلى المجلس مشروع اعتماد إضافي لذلك الغرض بعد حصر وتحديد الأثر المالي لتلك الالتزامات في ضوء نتائج التنفيذ الفعلي".

من جهتها أوضحت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق علي حمد أنه جرى اعتماد حالات جديدة للضمان الاجتماعي في ضوء توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالتوسع في حالات الضمان الاجتماعي واعتماد خمسمائة ألف حالة من الفئة المستهدفة التي تم مسحها في إطار المسح الاجتماعي الذي نفذ في عام 2008م.

وأشارت إلى انه في ضوء ما تقدم شكلت لجان تخصصية إشرافية وفنية ورقابية ومالية ممثلة بصندوق الرعاية الاجتماعية ووزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وأفادت أن الحالات المعتمدة سابقاً بلغ عددها مليوناً و44 ألف حالة بمبلغ سنوي يبلغ تقريباً 40 مليار ريال، وأن الحالات الجديدة 500 ألف حالة تم مسحها بمبلغ سنوي حوالي 22 مليار ريال.

وأشارت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل إلى أنه سيتم الصرف عبر لجان مشكلة من المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وصندوق الرعاية الاجتماعية، والتسليم يدا بيد لكل مستفيد.. موضحة انه سوف تصدر جميع البطائق للمستفيدين آلياً بحيث يمنع الازدواج أو التلاعب بالحالات، كما ستصدر سجلات المستفيدين آليا وتتضمن جميع البيانات للمستفيدين وأفراد أسرهم وكذا صورة للمستفيد.. لافتة إلى أن هناك حالات أخرى مازالت قيد الانتظار سوف تعتمد لاحقا عند توفير الاعتمادات.

وطالبت حمد أن يتوفر الدعم للحالات المسجلة في السجلات حتى يتم استكمال اعتمادها.. مشيرة إلى أن الصندوق قد توجه إلى مسألة التدريب والتأهيل والمشاريع الصغيرة، حيث بدأ الصندوق التدريب والتأهيل وكذا تقديم قرض بدون فوائد للمستفيدين.

وقالت « لدينا الآن 5 آلاف مقترض وكلهم نشيطون ومعتمدون على أنفسهم، ولدينا مشاريع كثيرة تخص المستفيدين، منها تقديم المساعدات المشروطة مقابل التحاق الأطفال بالمدارس حيث يحصل الطفل على مساعدة شهرية».

وأكدت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل أن اللجان التي ستقوم بالصرف للمستفيدين سوف تتأكد من استحقاق الحالات الجديدة وعدم ازدواج الصرف للأسرة الواحدة.. لافتة إلى انه إذا ثبت أن هناك حالات غير مستحقة سوف تسقط ويتم محاسبة المتسببين وإحالتهم إلى القضاء.

من ناحيته أوضح للمجلس الموقر نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان الخطوات والإجراءات التي أقدمت عليها الوزارة في سبيل تنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية فيما يخصها من مهام وأعمال.. مشيرا إلى أن الممنوحة لهم الزيادة من الموظفين في المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات بلغ 933 ألفاً و694 موظفاً و 167 ألفاً و23 متقاعداً.

وفي هذا السياق ابدى نواب الشعب عدداً من الملاحظات والآراء بصدد ما قامت به الوزارة المعنية باتجاه تنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية في المسائل المذكورة آنفاً.. مؤكدين الأهمية السياسية والقانونية التي تكتسبها توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية وضرورة تحويلها إلى خطط وبرامج وآليات عملية سريعة التنفيذ من قبل الأجهزة المعنية في الحكومة بما يحقق الأهداف المتوخاة من تلك التوجيهات.

وقدر نواب الشعب الجهود التي بذلت بهذا الاتجاه داعين إلى ضرورة تحديد مواعيد زمنية معينة لاستكمال ما تم البدء به و الانتهاء من تلك المهام خلال فترة محددة.

وأشار نواب الشعب في سياق طرح آرائهم وملاحظاتهم حول التوضيحات المقدمة من المسئولين المعنيين في الحكومة إلى أهمية وضع المعايير وتوزيع الدرجات والحالات الاجتماعية وإشراك المعنيين بذلك بهدف تجسيد الأسس والضوابط القانونية اللازمة لتنفيذ المستحقات التي شملتها توجيهات فخامة رئيس الجمهورية.

ومن منطلق العمل التكاملي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والحرص على تحقيق المصلحة العامة طرح أعضاء المجلس عدداً من المقترحات في هذا الإطار لدعم جهود الحكومة بأجهزتها المعنية لما من شأنه التسريع في مواصلة تحقيق تلك المهام والأعمال التي شملتها توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية، بما يضمن تنفيذ المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات في جميع وحدات الخدمة المدنية وتشمل المتقاعدين خلال فترة زمنية محددة وتنفيذ العلاوات السنوية لجميع موظفي الدولة والمؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية واعتماد تنفيذ حالات الرعاية الاجتماعية خلال فترة معينة وإجراء نزول ميداني لمراجعة الحالات المستحقة بالتنسيق والتشاور مع المسئولين المعنيين في التكوينات الإدارية المحلية.

وأكد نواب الشعب أثناء مناقشتهم لما أوضحه ممثلو الحكومة في هذه الجلسة أهمية إجراء تدوير وظيفي لقيادات فروع الوزارات المعنية وإجراء مراجعة لقضايا العاملين في القطاع الخاص ومعرفة مدى التزام هذا القطاع بقانون العمل وقانون الأجور والمرتبات.

ولفتوا إلى أهمية نظام البصمة والصورة والعمل به وضرورة تثبيت المتعاقدين في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها وفي المحافظات.

كما تقدم نواب الشعب بعدد من الآراء والملاحظات حول المسائل المذكورة آنفاً. وخلاصة لما أوضحه المسئولون الحكوميون والمناقشات الجادة والمسئولة التي سادت أعمال الجلسة.. اقر مجلس النواب إحالة كل الآراء والملاحظات والمقترحات التي طرحت في الجلسة إلى لجنة القوى العاملة للجلوس مع الجانب الحكومي المعني واستخلاص ابرز الأفكار الواردة فيها وتقديم نتائج ذلك إلى المجلس في جلسة لاحقة للبت فيها.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شئون مجلس النواب والشورى احمد محمد الكحلاني وعدد من المسئولين والمختصين في الجهات ذات العلاقة.